

اراد تقليد الامام مالك رحمه الله في عدم نقض
 الموضوع بل للخارج وتقليده ايضا في عدم النقض
 بالمس الذي لذة معه كما قال به الامام العظيم
 ابو حنيفة مطلقا فحل بحوزة التقليد وما
 الحكم في ذلك بسطوا الجواب لكم التواب من اليرم
 الوهاب **فاجبت** بجواز التقليد من غير
 تقييد بالعذر مجازيا للتقليد صاحب
 للتوفيق والتحقق وساذكر عن ائمتنا جواز
 ذلك بحجة من الفروع كقول اهل الاصول
 انشا الله تعالى **وجمعة** بعده الاوراق
 امتثال الامر النبي عليه الصلاة والسلام
 حيث امر بجمع العلم والتقليد **وسميت**
 العقدا الفريد لبيان لراجح من الخلاف في جواز
 التقليد راجيا من الله سبحانه وتعالى القول
في وخير مسؤلواكم ما مول **فقلت** نعم يصح

تقليد

تقليد الامام مالك رحمه الله في عدم نقض الموضوع
 بما يسيل من يرويه وسوا كان من المخرج او غيره
 وسوا كان التقليد بعد رواة من العذر
 وسوا كان التقليد بعد العمل بما يخالفه من
 مذهب ابي حنيفة او كان قبل العمل به ولكن على
 المفاد الانيا زمانا ومسئول ومستحب
 عند الامام ابي حنيفة وهو شرط عند الامام
 مالك كان يتوضا نا ويامر تبا مواليا غسله
 مدلكا جسده **فازقلت** كيف هذا مع قول
 العلامة الشيخ الامام كمال الدين ابن الطهيم
 في تحفته **مسئلة** لا يرجع فيما قلده فيه
 اي عمل به اتفاقا انتهى **قلت** لا يمنع ذلك
 ما قلده من صحة التقليد حمل المنع على خصوص
 الغير لا خصوص الجنس **وهذه** المسئلة ذكرها
 الامدي وابن الخياط ابو عمر عثمان في الاصول

مطل
التقليد بعد العمل